

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



جمهورية مصر العربية  
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٩١٠
بتاريخ:	٢٠٢١/٦/٢٢

ملف رقم: ٥٤٠٢/٢/٣٢

**السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لسكك حديد مصر**

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٣٣٥) المؤرخ ٢٠٢١/٢/١٦، بشأن النزاع القائم بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر وحى شبرا التابع لمحافظة القاهرة، بخصوص إلزام الحى بتسليم الهيئة عدد (٢٥) محلا مقامة على أملاك الهيئة بسور محطة الضواحي بشارع أحمد حلمى، وكذا إلزام الحى بأداء مقابل انتفاع عن هذه المحال من تاريخ التعدى عليها حتى تاريخ تسليمها للهيئة.

وحاصل الوقائع- حسبما يبين من الأوراق- أنه يوجد (٢٧) محلا مقامة بسور محطة الضواحي بشارع أحمد حلمى تمارس نشاطها التجارى منذ أربعين عامًا، منها محلان اثنان قاما بالتعاقد مع شركة (إم- أو- تى) التابعة للهيئة وأبرمت العقود الخاصة بهما، وباقى المحال وعددها (٢٥) محلا متعاقدة مع مجلس مدينة شبرا على سند من أن هذه المحال مقامة على أراضٍ تقع ضمن أملاك حى شبرا، ولما كانت الخرائط المساحية تفيد أن المساحة المقامة عليها المحال تقع داخل أملاك الهيئة القومية لسكك حديد مصر، فقد أصدرت الهيئة قرارات بإزالة التعدى عليها، وإزاء تمسك حى شبرا بملكيتها للمساحة المقامة عليها هذه المحال، لذا طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية للفصل فيه برأى ملزم.

ونفيد: أن النزاع مجرّض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٦ من مايو عام ٢٠٢١م، الموافق ١٤ من شوال عام ١٤٤٢هـ؛ فتبين لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبقًا في المسائل والموضوعات الآتية: (أ) ... (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو



٢١٦٦٣

مجلس الدولة  
مركز المعلومات والجمعية العمومية  
لقسمى الفتوى والتشريع

تابع الفتوى ملف رقم: ٥٤٠٢/٢/٣٢

(٢)

بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض. ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين....".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم- وعلى ما جرى به إفتاؤها- أن المشرع اختصها بإبداء الرأي مسبباً في الأنزعة التي تُثار بين الجهات الإدارية، وذلك بديلاً عن اللجوء إلى إقامة الدعاوى القضائية، وأضفى على رأيها صفة الإنزام، حسماً لأوجه النزاع وقطعاً له. ولما كانت ممارسة الجمعية العمومية لولايتها تتطلب أن يكون النزاع مستوفياً شرائطه الشكلية والموضوعية مدعوماً بمستنداته التي يمكن من خلال تمحيصها الفصل فيه وصولاً إلى وجه الحقيقة؛ ومن ثمّ فللجمعية العمومية في سبيل تهيئتها للنزاع ليكون صالحاً للفصل فيه أن تتدب خبيراً، أو أكثر، للاستتارة بالرأي في المسائل الفنية التي تستدعى خبرة خاصة بشأنها، ويظل تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه خاضعاً كغيره من الأدلة لتقدير الجمعية العمومية، باعتباره عنصراً من عناصر الإثبات في النزاع.

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان البين من مطالعة أوراق النزاع المائل أنه غير صالح للفصل فيه بحالته الراهنة، لوجود بعض الأمور الفنية المتخصصة التي يتوقف الفصل فيها على الاستعانة بأهل الخبرة، لذا فقد ارتأت الجمعية العمومية تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة فنية مشتركة، وحددت مهمتها على نحو ما سيرد تفصيلاً بالمنطوق.

### لذالك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة فنية برئاسة مدير السجل العيني بمحافظة القاهرة، ويمثل فيها طرفاً النزاع، ومأمورية الشهر العقارى بالقاهرة، تكون مهمتها تحديد المساحة محل النزاع على وجه الدقة، وتحديد الجهة صاحبة الولاية على الأرض من واقع سجلات الهيئة المصرية العامة للمساحة، والجهة التي تحوزها الآن، وسند حيازتها، وبيان مدى دخولها في نطاق المساحات السابق تخصيصها للهيئة القومية لسكك حديد مصر لإنشاء خط السكة الحديد بنطاق محافظة القاهرة (حى شبرا)، وذلك جميعه في ضوء ما تُسفر عنه المعاينة على الطبيعة، وما يتوافر من بيانات وأوراق ومستندات لدى طرفي النزاع والجهات ذات الاختصاص، وعلى اللجنة تحديد مقابل الانتفاع بهذه المساحة اعتباراً من تاريخ



تابع الفتوى ملف رقم: ٥٤٠٢/٢/٣٢

(٣)

وضع اليد عليها من قبل حى شبرا، وللجنة إبداء ما تراه من ملاحظات والاستعانة بمن تراه ضرورياً، على أن تودع تقريرها مرفقاً به محاضر أعمالها وجميع الأوراق التي بُنيت عليها نتيجة هذا التقرير لدى الجهة عارضة النزاع التي تلتزم بتقديمه إلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قبل انعقاد جلسة ٢٥/٨/٢٠٢١م، تمهيداً للفصل فى النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً فى: ٦/٤٢/٢٠٢١

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
المستشار/  
يسرى هاشم سليمان الشيخ  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

